

الفصل الأول

أثر المعونة الفنية

كما نعلم ، فإن المعونة الفنية لا تؤثر فقط على نوعية العمل في دول العالم النامي ، وإنما أيضاً على النمو السنوي لحجم القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة المحلية القادرة على الكسب بتلك الدول .

وكما سنرى بعد قليل ، فإنه بينما نجد أن للمعونة الفنية أثرها الإيجابي على المسار الاقتصادي بالدول النامية عن طريق تأثيرها على نوعية العمل بها ، نجد أن الأثر الإيجابي ، الذي تحدّثه هذه المعونة على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة المحلية القادرة على الكسب هناك ، قد يتجّ عنه في وقت ما آثار سلبية على المسار الاقتصادي بتلك الدول .

وحيث أن الأثر الإيجابي للمعونة الفنية على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية له تأثيره على المسار الاقتصادي هناك ، فإننا نخصّص المبحث الأول من هذا الفصل للكلام عن أثر المعونة الفنية على تطور حجم تلك القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة المحلية القادرة على الكسب ثم نقوم في المبحث الثاني بدراسة أثر تلك المعونة على ذلك المسار الاقتصادي .

المبحث الأول

الأثر على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرية المحلية القادرة على الكسب^(١)

إن المعونة الفنية بأشكالها المختلفة لها ، وكما سنبين حالاً ، آثار إيجابية على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرية المحلية القادرة على الكسب بالدولة المستقبلية لها .

وفى الواقع أن المعونة الطبية وكذلك إعارة متخصصين فى عدد من المجالات (مثل مجال تنظيم المرور) يؤثران إبتداء من اللحظات الأولى للحصول على تلك المعونة وهؤلاء المتخصصين تأثيراً إيجابياً على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرية المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية ، بينما نجد أن الآثار الإيجابية للمعونة فى مجال التعليم على تطور حجم هذه القوى العاملة لا تحدث إلا بعد فترة زمنية من بدء الحصول عليها .

غير أنه طبقاً للتجربة نجد أن المعونة فى مجال التعليم لها الأثر الأكبر على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرية المحلية القادرة على الكسب بالدول النامية . وذلك لأنه ينتج عن هذا الشكل من المعونة الفنية عادة أن عدد المعاهد العلمية والتدريبية يزداد هناك أسرع بكثير نسبياً عنه فى حالة عدم وجوده وكذلك أن أعداد متزايدة من أبناء تلك الدول تسافر سنوياً إلى العالم المتقدم بغرض الدراسة والتدريب .

ولا يرجع حدوث مثل هذه الزيادة فى عدد المعاهد العلمية والتدريبية فى الدول النامية فقط إلى أنه يتم إنشاء معاهد علمية وتدريبية هناك فى إطار المعونة فى مجال التعليم وإمكان سد العجز فى الأعداد اللازمة من الأساتذة والمدرسين والمديرين والمديرين للمعاهد الجديدة عن

(١) إن القوى العاملة المتعلمة والمدرية تمثل - طبقاً للمعنى المتعارف عليه - الأفراد الذين حصلوا على الأقل على تعليم أو / وتدريب فى معاهد متوسطة ، مثل المدارس الثانوية ، المعاهد المهنية ، المعاهد الفنية ، أو فى الورش المعدة للتدريب الفنى .

طريق الاستعارة من العالم المتقدم ، وإنما يرجع أيضاً إلى أن قدرة الدول النامية على تمويل عملية التعليم بها تزيد نتيجة للنمو الأسرع لدخلها القومي الذى يتحقق عن طريق تلك المعونة^(١) ، كما سنبين فيما بعد ، وكذلك لتزايد طلب مواطنى تلك الدول على التعليم بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم وجود ذلك الشكل من المعونة الفنية^(٢) .

وبرغم أن المعونة فى مجال التعليم ساعدت ومازالت تساعد على تحقيق تزايد فى عدد المعاهد العلمية والتدريبية داخل الدول النامية بدرجة غير صغيرة ، فإن هناك أعداداً متزايدة من أبناء تلك الدول يسافرون إلى العالم المتقدم سنوياً بغرض التعليم والتدريب . ويحدث ذلك برغم أن الأثر الإيجابى للتعليم والتدريب فى الخارج على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة على مستويات عالية وكذلك على أعلى المستويات بالبلدان النامية متواضع للغاية ولا يتناسب فى الواقع إطلاقاً مع التكاليف الباهظة لدرجة فلكية التى تتحملها تلك الدول سنوياً فى شكل عملات صعبة فى سبيل ذلك . ويرجع ذلك إلى أن نسبة فلكية من المبعوثين يفسلون فى تحقيق الأهداف التى من أجلها بعثوا إلى الخارج^(٣) ، وأن جزء كبيراً من الذين

(١) بطبيعة الحال أنه ليس للمعونة فى مجال التعليم وحدها آثار إيجابية على قدرة الدول النامية على تمويل عملية التعليم بها ، وإنما أيضاً الأشكال الأخرى للمعونة الفنية لها مثل تلك الآثار ، حيث أنها هى الأخرى - وكما سنبين فيما بعد - تزيد من سرعة نمو الدخل القومي لتلك الدول .

(٢) وإن تزايد طلب مواطنى الدول النامية على التعليم بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم وجود المعونة فى مجال التعليم يرجع خاصة إلى السيرة البشرية والرغبة فى التقليد ، فنتيجة لهذه المعونة يتحقق هناك تدريجياً إشباع جزء كبير نسبياً من الطلب على التعليم الذى بدونها يظل بدون إشباع ، وكلما زاد عدد المواطنين الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية والتدريبية ، كلما زاد بطبيعة الحال عدد أقاربهم ومعارفهم ، الذين يعملون على الالتحاق بمعاهد علمية وتدريبية لمجرد أن أولئك فعلوا أو يفعلون ذلك .

(٣) أما أسباب ذلك فهمى :

أ - صعوبة الدراسة فى دول العالم المتقدم ، خاصة وأن المبعوثين غالباً ما يدرسون بلغة أجنبية غير ملمين بها أو على الأقل غير ملمين بها بدرجة كافية قبل سفرهم إلى هناك ، ولاشك أن درجة هذه الصعوبة تكون عادة للمبعوثين من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أكبر بكثير عنها بالنسبة للمبعوثين من الحاصلين على درجة البكالوريوس أو درجة الليسانس من الجامعات المحلية .

ب - برغم تأدية المبعوثين الامتحانات هناك باللغة الأجنبية ، فإنهم فى الواقع يعاملون معاملة أبناء الدولة التى يدرسون فيها من حيث الزمن المحدد للامتحان ، ولاشك أن فى هذا ظلم كبير للمبعوثين حيث أنهم لا يستطيعون بدهاء التعبير بلغة تلك الدولة الأجنبية عما يريدون كتابته على ورق الإجابة بنفس السرعة التى يستطيع بها أبناء تلك الدولة تحقيق ذلك ، وبالتالي فإن المبعوثين لا يستطيعون كتابة إجاباتهم =

يستطيعون تحقيق تلك الأهداف لا يعودون إلى وطنهم ، ونسبة كبيرة من هؤلاء الذين يعودون إلى وطنهم يهاجرون إلى الخارج بعد بضعة سنوات من عودتهم إلى وطنهم .

وكما نعلم فإن هناك أشياء ، مثل الأمراض والحوادث ، لها آثار سلبية على حجم تطور القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة القادرة على الكسب . وتقل هذه الآثار السلبية عن طريق المعونة الطبية وإعارة متخصصين ومدرّبين في مجالات مختلفة .

فعن طريق المعونة الطبية تنتقل أساليب الطب الحديثة ، سواء الطب الوقائي أو العلاجى أو الجراحى ، إلى الدول النامية ، مما يؤدي إلى حدوث تراجع سريع نسبياً فى معدل الوفيات وفى حجم الجزء من القوى العاملة الذى يصبح غير قادر على الكسب نتيجة للأمراض فى تلك البلاد . وفى الوقت نفسه فإنه ينتج كذلك عن طريق إعارة متخصصين ومدرّبين لدول العالم النامى فى مجالات مختلفة - مثل الخبراء فى مجال تنظيم المرور والخبراء فى تجنب حوادث العمل (أو على الأقل تجنب حدوث الكثير منها) فى المصانع القائمة أو فى جزء منها على الأقل وكذلك فى المصانع التى تقام حديثاً فى تلك الدول - انخفاض كبير نسبياً فى عدد الحوادث السنوية هناك ، والتى قد يتسبب عنها وفاة المصاب أو تحوله إلى إنسان غير قادر على الكسب .

مما سبق يتضح لنا أن المعونة الفنية لها أثر إيجابى كبير نسبياً على تطور حجم القوى العاملة المتعلمة والمدرّبة المحلية القادرة على الكسب بالدول المستقبلية لهذه المعونة .

= على أسئلة الامتحان بنفس السرعة التى يكتب بها أبناء تلك الدولة .

جـ - الانحراف ، خاصة بسبب عدم وجود رقابة على هؤلاء المبعوثين ، وبطبيعة الحال أننا نجد أن نسبة الذين ينحرفون من المبعوثين من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أكبر بكثير من نسبة الذين ينحرفون من المبعوثين من خريجي الجامعات المحلية ، فهؤلاء أكبر سناً وأكثر نضجاً من أولئك وبالتالي فهم أكثر قدرة على التحكم فى أنفسهم والتصدى لتيارات الانحراف ، وفى نفس الوقت فإن درجة صعوبة الدراسة فى الدول المتقدمة تكون بالنسبة للمبعوثين الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية - كما سبق أن قلنا - أكبر بكثير عنها بالنسبة للمبعوثين من الحاصلين على البكالوريوس أو الليسانس من الجامعات المحلية ، وكلما كبرت درجة صعوبة الدراسة كلما زاد عدد المبعوثين الذين تجربهم تيارات الانحراف ، حيث أنه كلما كبرت هذه الدرجة ، كلما زاد عدد المبعوثين الذين يفقدون الأمل فى إمكانهم تحقيق هدفهم ، ويستجيبون بالتالى لتيارات الانحراف ، فلاشك أن اليأس هو أهم العوامل التى تدفع بالإنسان إلى الانحراف .

المبحث الثاني

الأثر على المسار الاقتصادي

بطبيعة الحال أن تزايد أعداد المعاهد العلمية والتدريبية وكذلك المستشفيات والمراكز العلاجية في دول العالم النامي نتيجة للمعونة في مجال التعليم وفي المجال الطبي ، التي يقدمها لها العالم المتقدم ، بمعدلات أسرع عنها عند عدم وجود هذين الشكليين من المعونة الفنية ، يعنى أن حجم الاستثمارات الجديدة السنوية في مجال التعليم ومجال الصحة في الدول النامية يكون في ظل المعونة الفنية أكبر عنه عند عدم الحصول عليها .

وفي الواقع أن لكل استثمار جديد أثر مزدوج ، أى أثر إيجابى على حجم الدخل القومى (وهو ما يعرف بأثر الدخل Income effect) ، وأثر إيجابى على حجم الانتاج المحلى (وهو ما نسميه بأثر الانتاج «Production effect»).

ونريد الآن أن نبين كل من هذين الأثرين للاستثمارات المنفذة في إطار المعونة الفنية ، ثم ندرس بعد ذلك أثر هذه المعونة على حجم الاستثمار القومى السنوى بالدول النامية حتى يمكن أن يكون لدينا صورة مكتملة لأثرها على المسار الاقتصادي هناك .

١ - «أثر الدخل» للاستثمارات المنفذة في إطار المعونة الفنية

يلاحظ أن الكتب الاقتصادية سواء العربية أو الأجنبية تشرح أثر الدخل للاستثمارات الجديدة عن طريق استخدام نظرية المكرر «Multiplier theory» ، أى مبدأ المكرر «Multiplier principle»^(١) ، غير أننا رغم ذلك نجد أنه يجب علينا ألا نستخدم هذا

(1) Siehe Z.B. : R. Blum, Die Qualität des Produktionsfaktors Arbeit in Wachstumstheorie, in : Weltwirtschaftliches Archiv, 102. Bd., Tübingen 1969, S. 60 f, B.Gahlen, Wachstumstheorie, Arbeitsunterlagen, Münster, 1970 S. 297f, G. Halm, Geld, Aussenhandel Und Beschäftigung, aus dem Amerikanischen Übersetzt von W.Diehm, 3.völlig. neu bearbeitete Aufl., =

المبدأ ، حيث أننا نرى أنه ليس من الصواب أن يستخدم مبدأ المكرر عند دراسة أثر الدخل للاستثمارات الجديدة . وسنبرهن الآن على صحة رأينا هذا وسنبين في الوقت نفسه أثر الدخل «الفعلى» للاستثمارات الجديدة .

فطبقاً لمبدأ المكرر أو نظرية المكرر فإنه عند معدل معين للإدخار ، فإن الأثر النهائى لزيادة الاستثمار الجديد بمبلغ معين ثابت فى السنوات التالية على حجم الدخل القومى يكون مساوياً لحاصل ضرب مقدار تلك الزيادة فى الاستثمار الجديد فى مقلوب المعدل الحدى للإدخار^(١) ، أى أن :

$$\frac{1}{\text{المعدل الحدى للإدخار}} \times \text{الزيادة فى الاستثمار الجديد} = \text{الزيادة فى الدخل القومى}$$

ومعنى ذلك أنه فى حالة عدم وجود زيادة فى حجم الاستثمار الجديد السنوى ، فإن الزيادة فى الدخل القومى نتيجة لهذا الاستثمار الجديد تكون مساوية للصفر ، أى أنه طبقاً لمبدأ المكرر أو نظرية المكرر ، فإن حجم الدخل القومى السنوى يظل ثابتاً عند عدم زيادة حجم الاستثمار الجديد السنوى .

ولكن فى حقيقة الأمر فإن حجم الدخل القومى السنوى - كما سنبين حالاً - يزداد بإطراد أيضاً عند عدم زيادة حجم الاستثمار الجديد السنوى وثبات المعدل الحدى للإدخار .

إن تنفيذ استثمار جديد يودى إلى زيادة حجم الطاقة الانتاجية ، وبالتالي أيضاً زيادة حجم التوظيف ، فالطاقة الانتاجية الجديدة تحتاج بطبيعة الحال إلى قوى عاملة لتشغيلها ، وإن ارتفاع حجم التوظيف يودى إلى زيادة مجمل الأجور . وفى نفس الوقت فإن عدد من المعينين الجدد فى العملية الانتاجية يحصل عادة على قروض استهلاك ، حيث أن هؤلاء يريدون عادة

= München 1957, S294 ff, E. Helmstädter, Grundzüge der Makroökonomischen Theorie, 2. Bd. der (Grundlagen der theoretischen volkswirtschaftslehre), Münster 1971, S. 163, J. M. Keynes, Allgemeine Theorie der Beschäftigung, des Zinses und des Geldes, Deutsch Übersetzung von F. Wager, Berlin 1952, insbesondere S. 97f und E. Schneider, Einführung in die Wirtschaftstheorie, Geld, Kredit, Volkseinkommen und Besehäftigung, 3. Teil, 7. verbesserte Aufl., Tübingen 1962, besonders S. 132ff und S. 143ff.

(١) يعرف مقلوب المعدل الحدى للإدخار بمكرر الاستثمار .

إشباع حاجات لهم يحتاج إشباعها الحصول على قروض ، ودخولهم مجال العمل وحصولهم بالتالى على أجور يمكنهم من الحصول على مثل هذه القروض ، فأجورهم تعتبر ضمان للبنوك بأنهم سيقومون بالوفاء بالتزاماتهم من أقساط وفوائد عن هذه القروض . وإن زيادة القروض يؤدى إلى زيادة مجمل الفوائد بالدولة وفى نفس الوقت فإن تنفيذ الاستثمار الجديد يؤدى إلى زيادة مجمل الإيجارات .

ولاشك أن ذلك كله - أى تلك القروض وزيادة مجمل الأجور والإيجارات والفوائد - يزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية ، مما يؤدى عادة إلى زيادة الأرباح فى منشآت موجودة من قبل وتحقيق أرباح فى منشآت جديدة ، وهذه الزيادة فى مجمل الأرباح تزيد بطبيعة الحال من درجة ارتفاع الطلب على تلك السلع والخدمات ، مما يزيد من درجة ارتفاع مجمل الأرباح .

ومعنى ذلك أنه عند نفس الحجم للاستثمار الجديد السنوى ونفس المعدل الحدى للإدخار يزداد حجم الدخل القومى السنوى بما ينتج عن ذلك الاستثمار الجديد السنوى من زيادة سنوية فى مجمل الأجور والإيجارات والفوائد والأرباح . أى أنه عند نفس الحجم للاستثمار الجديد السنوى ونفس المعدل الحدى للإدخار يمكن للدخل القومى أن يرتفع وبإطراد^(١) . وهكذا يتضح إذن أنه ليس صحيحاً على الإطلاق ما تقوله نظرية المكرر أو مبدأ المكرر من أنه لا بد وأن تحدث زيادة فى حجم الاستثمار السنوى ليتمكن أن يزداد حجم الدخل القومى .

وفى الواقع أن مقدار الزيادة فى حجم الدخل القومى الناتجة عن تنفيذ استثمار جديد ، أى أثر الدخل للاستثمار الجديد ، يتوقف على عدة عوامل منها المجال الذى ينفذ فيه هذا الاستثمار الجديد . فبينما نجد أن استثمارات جديدة (ث١) التى تمثل إقامة مصانع جديدة ، لها أثر دخل يماثل أثر الدخل المبين فى الصفحة السابقة وفى هذه الصفحة نجد أن استثمارات جديدة (ث٢) فى مجالات أخرى ، مثل مجال التعليم ومجال الصحة ، لها أثر دخل مزدوج ، أى أثر دخل مكون من جزئين .

(١) إن ثبات حجم الاستثمار الجديد السنوى برغم ارتفاع الدخل القومى السنوى وثبات المعدل الحدى للإدخار يعنى أن الارتفاع المطرد للدخل القومى السنوى لا يؤدى فى هذه الحالة إلى زيادة حجم الاستثمار السنوى ، وإنما إلى إكتناز مبلغ يزداد سنوياً بإطراد ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال إلى أن يتحقق ارتفاع مجمل الأرباح بدرجة أقل وبالتالى إلى ارتفاع أبداً لحجم الدخل القومى السنوى عنه عند استثمار تلك المبالغ أيضاً بدلاً من إكتنازها .

والآن نريد أن نبين جزئى أثر الدخل للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم وفى المجال الطبى .

إن الاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم ، أى إنشاء معاهد علمية وتدريبية جديدة ، تؤدى إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعملون فى ذلك المجال ، مما يؤدى إلى ارتفاع مجمل الأجور وزيادة القروض السنوية للاستهلاك وبالتالي زيادة مجمل الفوائد . كما أن مجمل الإيجارات يرتفع هو الآخر نتيجة لإنشاء هذه المعاهد . وكل هذا يزيد من الطلب على السلع والخدمات المحلية ، مما يزيد من الأرباح ، وزيادة الأرباح هذه تزيد - وكما سبق أن قلنا - من درجة ارتفاع الطلب على تلك السلع والخدمات ، مما يزيد من درجة ارتفاع مجمل الأرباح .

وفى الواقع أن هذه الزيادات فى الدخل القومى^(١) تمثل فقط جزء - ولنسميه «الجزء أ» - من أثر الدخل للاستثمارات فى مجال التعليم ، وواضح أنه يماثل أثر الدخل للاستثمارات (ثأ) الذى بيناه سابقاً .

وحيث أن أساتذة ومدرسين أجانب - أى أساتذة ومدرسين على أعلى المستويات - يعملون عادة فى المعاهد العلمية والتدريبية ، التى تنشأ فى إطار المعونة فى مجال التعليم ، فإن مستوى التعليم لخريجى هذه المعاهد يكون أعلى بكثير عنه عند عدم التحاقهم بها ، لذلك وحيث أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم للفرد وبين ما يكتسبه من دخل^(٢) ، فإن

(١) يلاحظ أن ارتفاع مجمل الأجور لا يزيد الدخل القومى بنفس المقدار ، ذلك لأن أجور الأجانب ، الذين يعملون فى تلك المعاهد لا تمثل جزء من الدخل القومى .

(٢) فى الحقيقة أن هذا لا ينطبق فى كثير من الأحوال فى عدد كبير من البلدان النامية ، مثل مصر والصين وغيرهما ، ويعطينا الخبر الأمريكى فى الشئون الصينية «ديفيد لامبتون» مثالا لذلك بقوله أن الخريج الجامعى فى الصين يحصل على أجر أقل من أجر سائق التاكسى هناك . ومع ذلك فإنه لا يمكننا إنكار وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم للفرد وبين ما يكتسبه من دخل ، فهذه العلاقة صحيحة فى حالة أن تكون الأوضاع السائدة فى الدولة - أى كانت تلك الدولة - أوضاع سليمة . انظر : نيبيل زكى ، لماذا انفجر البركان فى الصين ، مجلة آخر ساعة ، العدد ٢٨٥١ ، القاهرة ١٤/٦/١٩٨٩ ، صفحة ١٥ .

(3) Siehe : G. Brinkmann, Ausbildung und Arbeitsinkommen in : Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, 123. Bd., Tübingen 1967, S. 132-147 ; E.F. Denison, Measuring =

مثل هذه الاستثمارات ، أى تلك المعاهد العلمية والتدريبية ، تؤدي إلى أن خريجها يحصلون على أجور ومرتبات أعلى بكثير نسبياً عن الأجور والمرتبات التي يحصلون عليها أو كانوا سيحصلون عليها عند توظيفهم قبل تعليمهم في تلك المعاهد . والفرق بين أجور ومرتبات هؤلاء الخريجين وبين أجورهم ومرتباتهم ، التي كانوا يحصلون عليها أو كانوا سيحصلون عليها عند توظيفهم قبل تعليمهم في تلك المعاهد ، يمثل عنصراً من الجزء الآخر - ولنسميه «الجزء ب» - من أثر الدخل لتلك الاستثمارات^(١) .

وإن وجود علاقة طردية بين أجر الفرد ومستوى تعليمه ، إنما يرجع إلى وجود علاقة طردية بين انتاجية الفرد ومستوى تعليمه ، فأجر الفرد يتوقف أساساً ، كما هو معروف على انتاجيته .

وحيث أنه كلما زادت انتاجية العمل في منشأة ما ، كلما ارتفعت انتاجية رأس المال في هذه المنشأة ، وكلما زادت بالتالي عادة أرباحها ، فإن الأرباح (ح١) للمنشآت ، التي توظف هؤلاء الخريجين من تلك المعاهد العلمية والتدريبية تكون أكبر من الأرباح (ح٢) لتلك المنشآت عند توظيف هؤلاء الأفراد لديها قبل تعليمهم في تلك المعاهد . والفرق بين الأرباح (ح١) والأرباح (ح٢) يمثل العنصر الثاني من «الجزء ب» من أثر الدخل للاستثمارات التي تنفذ في إطار المعونة في مجال التعليم^(٢) .

= the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in : OECD, The Residual Factor and Economic Growth, (Study Group in the Education), Paris 1964, pp. 13-55; J. Mincer, Investment in Human Capital and Personal Income Distribution, in : Journal of Political Economy, Vol. LXVI, 1958, pp. 281-302; J. Morgan and M. David, Education and Income, in : The Quarterly Journal of Economics, Vol. XXVII, 1963, pp. 423-437; H. Siebert, Zur Frage der Distributionswirkungen öffentlicher Infrastrukturpolitik, (Schriften des Vereins für Social politik), N.F. Bd. 54, 1970, S. 62 and L. Soltow, The Distribution of Income Related to Changes in the Distribution of Education, Age and Occupation, in : The Review of Economics and Statistics, Vol XLII, 1960, pp. 450-453.

(١) «الجزء ب» من أثر الدخل لتلك الاستثمارات يتكون ، كما سنرى حالاً من عنصرين .
(٢) وجدير بالذكر أن النفقات التي تحملها الدولة النامية في تعليم أبنائها بالخارج لها أثر دخل مشابهاً فقط «للجزء ب» بعنصره من أثر الدخل لتلك الاستثمارات ، وذلك بعد عودتهم إلى الوطن وتوظيفهم به ، غير أن تلك النفقات لها أثر سلبي أيضاً ، حيث أنها كما رأينا سابقاً ، تعتبر نفقات باهظة لدرجة فلكية .

إن عنصرى «الجزء ب» من أثر الدخل لتلك الاستثمارات يمثلان إذن الأثر على الدخل القومى الناتج عن زيادة الانتاجية نتيجة عملية التعليم التى تقوم بها تلك المعاهد العلمية والتدريبية التى تمثل تلك الاستثمارات ، أى أنهما يمثلان القيمة النقدية للزيادة فى الانتاجية الناشئة عن التقدم الفنى المجسد فى عامل الانتاج «العمل» . وبطبيعة الحال فإن هذا الجزء من أثر الدخل لتلك الاستثمارات يزداد حجمه ، كلما زاد عدد المتخرجين من تلك المعاهد ، الذين يتم إدخالهم فى العملية الانتاجية .

وكذلك نجد أن الاستثمارات الجديدة التى تنفذ فى إطار المعونة فى المجال الطبى لها هى الأخرى أثر للدخل مكون من جزئين ، وإن «الجزء أ» لأثر الدخل لتلك الاستثمارات يشبه بطبيعة الحال «الجزء أ» لأثر الدخل المبين آنفاً للاستثمارات التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم . وحيث أنه يعمل فى المؤسسات العلاجية التى تنشأ فى إطار المعونة فى المجال الطبى ، أطباء وحكماء وممرضون أجانب - أى أطباء وحكماء وممرضون على أعلى المستويات - فإن مستوى الصحة للعديد من الأشخاص يرتفع بدرجة كبيرة عن طريق هذه المؤسسات العلاجية وتزداد بالتالى انتاجيتهم بدرجة هامة ، ونتيجة لزيادة انتاجية هؤلاء تزداد أجورهم وتزداد فى الوقت نفسه أرباح المنشآت التى يعملون بها ، وهذه الزيادات فى الأجور والأرباح تمثل «الجزء ب» لأثر الدخل لتلك الاستثمارات فى المجال الطبى ، وكما هو واضح فإن هذا الجزء لأثر الدخل لتلك الاستثمارات مشابه «للجزء ب» لأثر الدخل للاستثمارات الجديدة التى تتحقق فى إطار المعونة فى مجال التعليم .

٢- «أثر الانتاج» للاستثمارات المنفذة فى إطار المعونة الفنية

إن ارتفاع الانتاجية وبالتالى حجم الانتاج نتيجة للاستثمارات الجديدة التى تنفذ فى إطار المعونة فى مجال التعليم (ونرمز لهذه الاستثمارات بالرمز ث و ع) والاستثمارات الجديدة التى تنفذ فى إطار المعونة فى المجال الطبى (ونرمز لهذه الاستثمارات بالرمز ث و ط)، يعنى أن تلك الاستثمارات أيضاً «أثر الانتاج» . وبطبيعة الحال فإن حجم أثر الانتاج إنما يتوقف على مقدار الزيادة فى الانتاجية وحجم الجزء من الطاقة القائمة (ونرمز له بالرمز ج ق) والجزء من الاستثمارات الجديدة المنتجة انتاجاً مباشراً (ونرمز له بالرمز ج ث م) اللذين يعمل فيهما

الأفراد الذين ارتفع مستوى تعليمهم أو/ ومستوى صحتهم نتيجة للاستثمارات الجديدة «ث وع ، ث وط» .

إن انتاج هذا الجزء من الطاقة القائمة (ج ق) وذلك الجزء من الاستثمارات الجديدة المنتجة انتاجاً مباشراً (ج ث م) يساوى $\frac{ج ق + ج ث م}{\delta^{(1)}}$ فى حالة عدم إقامة الاستثمارات «ث وع ، ث وط» . ونتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» التى تؤدى إلى ارتفاع الانتاجية فى المنشآت ، التى تمثل ج ق ، ج ث م ، فإن حجم « δ » فى هذه المنشآت ينخفض . وهذا الأثر للاستثمارات «ث وع ، ث وط» على الانتاجية ، أى الانخفاض فى حجم « δ » نعبّر عنه بالمعامل «ل» ، حيث «ل» أكبر من صفر وأقل من واحد (أى ١ ، ل ، صفر) . وعلى ذلك فإنه يمكننا القول أن حجم الانتاج فى تلك المنشآت يتغير من

$$\frac{ج ق + ج ث م}{\delta} \text{ إلى } \frac{ج ق + ج ث م}{\delta (ل - ١)}$$

* نتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» ويمثل الفرق بين حجم الانتاج فى كل من الحالتين أثر الانتاج للاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

يتضح مما سبق أن أثر الانتاج للاستثمارات «ث وع ، ث وط» يزداد كلما زاد حجم كل من «ل» ، «ج ق» ، «ج ث م» ، أى كلما زاد عدد الذين يساهمون فى العملية الانتاجية من الذين يرتفع مستوى تعليمهم أو/ ومستوى صحتهم نتيجة للاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

٢- الأثر على حجم الاستثمار القومى السنوى

حيث أن حجم الاستثمار القومى السنوى فى الدول النامية يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الجزء من حصيلتها السنوية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع استثمارية لتنفيذ مشروعات جديدة بها ، فإن أثر المعونة الفنية على ذلك الجزء من حصيلتها السنوية يمثل فى نفس الوقت أثرها على حجم الاستثمار القومى السنوى بها .

ومعنى ذلك أنه علينا هنا دراسة أثر هذه المعونة على حجم الجزء من الحصيلة السنوية للدول النامية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع استثمارية لتنفيذ مشروعات جديدة بها .

(١) « δ » تمثل نسبة حجم رأس المال إلى الناتج فى المنشآت فى حالة عدم وجود الاستثمارات «ث وع ، ث وط» .

وبطبيعة الحال أن أثر المعونة الفنية على حجم الجزء من الحصيلة السنوية للدول النامية من العملات الأجنبية المخصص لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعات جديدة بها يتوقف أساساً على أثر هذه المعونة على حصيلة تلك الدول من صادراتها إلى العالم المتقدم وأثرها على قيمة وارداتها - باستثناء وارداتها من السلع الرأسمالية - من العالم المتقدم .

الأثر على حصيلة الصادرات إلى العالم المتقدم :

لاشك أن عمليات البحث والتنقيب والاكتشاف للمواد الخام المعدنية وبيع الطاقة في دول العالم النامي تكون أكثر نجاحاً بدرجة كبيرة عن طريق استخدام خبراء الجيولوجيا الأجانب وكذلك الأيدي العاملة المحلية التي يرتفع مستوى تعليمهم في مجال الجيولوجيا نتيجة للمعونة في مجال التعليم عنها عند عدم إغارة هؤلاء الخبراء الأجانب وعدم وجود المعونة في مجال التعليم . ومعنى ذلك أن كميات وأنواع تلك المواد وتلك السلع بالدول النامية تزداد بمعدل أسرع بكثير في ظل تلك المساعدات الفنية عنه عند عدم وجودها . وبطبيعة الحال فإنه عند زيادة الكميات المعروضة من المواد الخام المعدنية وبيع الطاقة بمعدل أسرع عن الزيادة في احتياجات هذه الدول منها الناشئة عن ارتفاع معدل التنمية بها نتيجة للحصول على تلك المساعدات الفنية - وهذا هو ما يحدث عادة - تستطيع تلك الدول أن تقدم كميات أكبر من تلك المنتجات إلى البلاد المتقدمة عنها عند عدم وجود تلك المساعدات الفنية .

وتدلنا التجارب على أن طلب الدول الصناعية على معظم منتجات دول العالم النامي من المواد الخام المعدنية وبيع الطاقة يزداد عادة باستمرار^(٢٠١) .

(1) Vgl. H.K. Shneider, Zur Konzeption einer Energiewirtschafts politik, in : Ordnungs probleme und Entwicklungstendenzen in der deutschen Energiewirtschaft, Festschrift für Th. Wessels, Essen 1967, S. 32, und H. St. Seidenfus, Strukturwandlungen in der Energie-wirtschaft, in : Strukturwandlungen einer wachsenden Wirtschaft, (Schriften des Vereins für Social politik), N. F. 30/1, 1964, S. 268.

(2) بينما تزداد حاجة دول العالم المتقدم من معظم المواد الخام المعدنية بإطراد نتيجة للتنمية الاقتصادية التي تحققها سنوياً ، فإن حاجتها من سلع الطاقة تزداد بإطراد ليس فقط نتيجة للتنمية الاقتصادية التي تتحقق هناك سنوياً ، وإنما أيضاً نتيجة لاختراع أجهزة استهلاكية جديدة تحتاج في تشغيلها إلى سلع الطاقة ، مما يوسع من مجال استخدام سلع الطاقة ويسبب بالتالي زيادة في استهلاك تلك السلع .

Siehe : H.K. Schneider i. V. m. HBals und U. Bonner, Zur Konzeption einer intervention-stisch - markt - wirtschaftlichen Energiepolitik, Gutachten, als Manuskript vervielfältigt, Münster 1968, S. 38.

وهناك حقيقة تتمثل فى أنه فى حالة وجود المعونة الفنية فقط ، أى مع عدم وجود المعونة فى مجال التصدير وعدم وجود التعاون المالى والاستثمارى بين البلاد المتقدمة والدول النامية ، فإن درجة سرعة ارتفاع طلب البلاد المتقدمة على المواد الخام المعدنية و سلع الطاقة تكون أقل عنها عند وجود المعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى بجانب المعونة الفنية^(١) ، وفى الوقت نفسه فإن الكميات من تلك المواد الخام وتلك السلع التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للعالم المتقدم تزيد فى ظل هاتين المعونتين وذلك التعاون بدرجة أسرع بكثير عنه فى ظل المعونة الفنية فقط . لذلك ولأن الكميات من تلك المواد الخام وتلك السلع ، التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للعالم المتقدم فى ظل المعونة الفنية والمعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى غالباً لا تزيد أو لا تزيد كثيراً - كما تدلنا التجارب - عن طلب العالم المتقدم على تلك المنتجات ، فإنه يمكننا القول بحق أن الزيادة فى الكميات التى يمكن للدول النامية أن تقدمها للبلاد المتقدمة من تلك المنتجات فى ظل المعونة الفنية ستجد بالتأكيد طلباً عليها من جانب تلك البلاد . ومعنى ذلك أن صادرات العالم النامى من تلك المنتجات إلى البلاد المتقدمة فى ظل تلك المعونة تزداد بنفس المقدار الذى تزداد به الكميات من تلك المنتجات التى يمكن للعالم النامى أن يقدمها للدول المتقدمة .

ولأسباب مشابهة لتلك الأسباب التى تؤدى إلى أن حجم صادرات الدول النامية إلى العالم المتقدم من المواد الخام المعدنية و سلع الطاقة يزداد فى ظل المعونة الفنية أسرع عنه فى حالة عدم وجودها ، تزداد صادراتها إليه من المواد الخام الزراعية فى ظل المعونة هذه بمعدل أكبر عنه فى حالة عدم وجودها .

وإذا كانت المعونة الفنية فى مجال الجيولوجيا تؤدى إلى اكتشاف أسرع لمناطق جديدة بها مواد خام معدنية و سلع الطاقة ، والمعونة الفنية فى مجال الزراعة تؤدى إلى توسيع أسرع

(١) ويرجع ذلك إلى أن أيضاً المعونة فى مجال التصدير تزيد من معدل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية كما أن ذلك التعاون المالى والاستثمارى يزيد هو الآخر من ذلك المعدل (وإن كان هذا يحدث - كما سنرى فيما بعد - فقط لعدد من السنوات) ، وإن كل ما يؤدى إلى زيادة هذا المعدل يؤدى أيضاً - وكما سنبين فيما بعد - إلى زيادة معدل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتقدمة ، وكلما زاد معدل التنمية فى هذه البلاد، كلما ارتفع - طبقاً للتجارب - حجم طلبها على المواد الخام المعدنية و سلع الطاقة من العالم النامى .

للزراعة الزراعية وزيادة الانتاجية به وتحسن المحاصيل الزراعية وزيادة أنواعها ، فإن المعونة الفنية فى قطاع الصناعة التحويلية تودى هى الأخرى إلى تحسن نوعية مستجاته وزيادة أنواعها بالإضافة إلى زيادة الانتاجية به^(١) . فارتفاع مستوى التعليم لجزء من القوى العاملة بالدول النامية نتيجة للمعونة فى مجال التعليم وكذلك إمكانية استخدام متخصصين ومدرين أجانبا فى القطاع الصناعى يشجعان الدول النامية عادة على استيراد آلات ومعدات أكثر تطوراً^(٢) - أى ذات انتاجية أكبر ومستجاتها أكثر جودة - لاستخدامها فى صناعات قائمة وكذلك فى إقامة الصناعات الجديدة ، التى لا يمكن إقامتها عند عدم وجود المساعدات الفنية تلك ، وإن ذلك كله يودى إلى زيادة صادرات دول العالم النامى من السلع نصف المصنوعة والتامة الصنع ، وفى الواقع ليس فقط إلى بعضها البعض وإنما أيضاً إلى الدول المتقدمة .

كما أن للمعونة الفنية أيضاً أثر إيجابى آخر على تطور حجم وقيمة صادرات دول العالم النامى إلى الدول المتقدمة من السلع الصناعية والسلع الأخرى ، وذلك نتيجة لنمو الدخل القومى فى الدول المتقدمة بمعدل أكبر عنه فى حالة عدم تقديمها تلك المعونة للبلدان النامية

(١) وعادة تحدث المعونة الفنية للدول النامية توسع فى حجم انتاجها الصناعى بدرجة أكبر بكثير عما تحدثه من توسع فى حجم انتاجها الزراعى ، ومعنى ذلك أن المعونة الفنية تحدث تغييراً فى هيكل الاقتصاد بتلك الدول لصالح قطاع الصناعة ، أى لصالح القطاع ذى الانتاجية الأكبر .

(٢) يرجع استيراد الدول النامية عندئذ آلات ومعدات أكثر تطوراً - سواء لتنفيذ مشروعات جديدة أو لتنفيذ الإحلال والتجديد فى مشروعات قائمة - وليست الأكثر تطوراً إلى أنه كلما زادت درجة تطور الآلات والمعدات ، التى تنتجها دول العالم المتقدم ، كلما كان التقدم الفنى المحد فيها موفر أكثر للعمالة labour saving ومكثف أكثر لرأس المال capital - using ، حيث أن ذلك يناسب ظروف الدول المتقدمة . وللتعرف على مختلف الأنواع الممكنة للتقدم الفنى يمكن الرجوع إلى المراجع التالية :

A. Asimakopulos and I. C. Weldon, The Classification of Technical Progress in Models of Economic Growth, in : *Economica*, N. S. Vol. XXX, 1963 pp. 372-386; S. Klatt, Zur Theorie der Industrialisierung, Hypothesen über die Bedingungen, Wirkungen und Grenzen eines vorwiegend durch technischen Fortschritt bestimmten wirtschaftlichen Wachstums (Buchreihe des Instituts für Industrie und Gewerbepolitik an der Universität Hamburg), Hrsg. von F. Voigt, 1. Bd., Köln und Opladen 1959, S. 133f; A.E. Ott, Produktions funktion, Technischer Fortschritt und Wirtschaftswachstum, in : *Einkommens verteilung und Technischer Fortschritt*, (Schriften des Vereins für Social politik N.F. Bd. 17, 1959, S. 155-202.

بسبب زيادة صادراتها إلى تلك البلدان نتيجة لتلك المعونة^(١) .

وفى الواقع أن زيادة صادرات دول العالم النامى من المنتجات الصناعية إلى البلاد المتقدمة نتيجة للمساعدة الفنية تحدث عادة بمعدل أكبر من المعدل الذى تزداد به صادرات هذه الدول من المنتجات الأولية إلى البلاد المتقدمة نتيجة لتلك المساعدة^(٢) . لذلك ، وحيث أن أسعار المنتجات الصناعية على العكس من أسعار المنتجات الأولية ترتفع مع الوقت ، فإن المعونة الفنية تؤدي إلى زيادة حصيللة صادرات الدول النامية إلى دول العالم المتقدم أيضاً عن طريق ما تؤدي إليه من تغير فى هيكل تلك الصادرات .

كما سبق يتضح لنا إذن أن المعونة لها أثر إيجابى كبير نسبياً على تطور حصيللة صادرات الدول النامية إلى دول العالم المتقدم .

الأثر على قيمة الواردات من العالم المتقدم من السلع غير الرأسمالية :

تؤدي المعونة الفنية إلى إمكان الدول النامية إحلال سلع منتجة محلياً أو سلع مستوردة من دول نامية أخرى (نتيجة لإتاحة تلك المعونة الفرصة لهذه الدول استخدام آلات ومعدات أكثر تطوراً فى صناعات قائمة وفى إقامة صناعات جديدة) محل الكثير من السلع الصناعية الاستهلاكية ، التى كانت لابد وأن تستوردها من الدول المتقدمة عند عدم الحصول على تلك المعونة .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : هل ذلك معناه أن المعونة الفنية لها أثر سلبى كبير على تطور حجم وقيمة واردات الدول النامية من السلع الصناعية الاستهلاكية من العالم المتقدم ؟

(١) فكلمنا زاد الدخل القومى فى البلاد المتقدمة ، كلما زادت وارداتها من دول العالم النامى ، أى كلما زاد حجم وحصيللة صادرات هذه الدول إلى تلك البلاد .

Siehe : E. Boettcher, Einleitung, in : Ostblock, EWG und Entwicklungsländer, Hrsg. von Erik Boettcher, Stuttgart 1963, S. 20.

(2) Siehe : G. Kohlmei, Einige Zusammenhänge zwischen Wirtschaftswachstum und Aussenhandel, in : Aussenwirtschaft und Wachstum, Theoretische Probleme des ökonomischen Wachstums in Sozialismus und Kapitalismus, Hrsg. von G. Kohlmei, Berlin 1968, S. 24f.

إن المعونة الفنية تؤدي - كما سبق أن قلنا - إلى انخفاض كبير نسبياً في معدل الوفيات في البلاد النامية ، وذلك عن طريق المساعدة الطبية والمستشارين الأجانب الذين يعملون على التقليل من حوادث المرور وحوادث العمل ، كما أن للمساعدة الفنية في مجال التعليم أثر سلبي على معدل الوفيات هناك ، حيث أنه يؤدي - كما سبق أن بينا - إلى زيادة كبيرة نسبياً ومطرودة في عدد المتعلمين وكما هو معروف ، فإن الشخص المتعلم يستطيع أن يحافظ على صحته وصحة أسرته بدرجة أكبر بكثير من الشخص الجاهل . كما أن المساعدة الفنية تؤدي إلى ارتفاع الانتاجية أيضاً في قطاع الزراعة ، وإن ارتفاع الانتاجية هناك يؤدي - كما هو الحال في حالة ارتفاع الأسعار في ذلك القطاع - إلى أن الفلاحين يبدوون في استهلاك كميات أكبر من منتجاتهم^(١) . أي أن المعونة الفنية تؤدي إلى أن كثيراً من الفلاحين الذين كانوا سابقاً يعانون من نقص في التغذية ، لا يعانون من ذلك وحيث أن هناك علاقة طردية بين النقص في التغذية والأصابة بالأمراض ، وبالتالي علاقة طردية بين النقص في التغذية ومعدل الوفيات ، فإن للمعونة الفنية أيضاً عن طريق زيادة الانتاجية في قطاع الزراعة أثر سلبي آخر على معدل الوفيات في دول العالم النامي . ونتيجة لذلك كله يمكننا أن نقول بحق أن المعونة الفنية لها أثر سلبي كبير على معدل الوفيات في تلك الدول.

غير أن هناك علاقة طردية بين النقص في التغذية ودرجة الخصوبة^(٢) ومعنى ذلك أن استهلاك الفلاحين كميات أكبر من المنتجات الغذائية الناشئة عن ارتفاع الانتاجية في القطاع الزراعي هناك نتيجة للمعونة الفنية يؤدي إلى انخفاض درجة خصوبة هؤلاء الأفراد ، وبالتالي إلى انخفاض معدل المواليد ، إلا أن هذا الأثر السلبي على معدل المواليد يعد في الواقع ضئيل جداً نسبياً^(٣) .

(1) See : A. Lewis, The Principles of Economic Planning, London, 1952, reprinted in : Leading Issues in Development Economics, ed. by G. M. Meier, New York 1964, p. 421.

(2) A. Muddathir, Die Industrialisierung der wirtschaftlich unterentwickelten afrikanischen Länder und ihre Auswirkungen auf die Weltwirtschaft, Ein Beitrag zur Lösung des Problems der wirtschaftlichen Unterentwicklung im Rahmen einer horizontalen internationalen Arbeitsteilung, (Volkswirtschaftliche Schriften), Heft 31, Berlin 1957, S. 97f.

(٣) إن معدل المواليد في القرى في الدول النامية مازال ، كما هو معروف ، مرتفعاً جداً ، وإن هذا في حد ذاته لهو برهان أكيد على أن الأثر السلبي لاستهلاك الفلاحين كميات أكبر من منتجاتهم - نتيجة لارتفاع الانتاجية في قطاع الزراعة عن طريق المعونة الفنية - على معدل المواليد ضئيل جداً نسبياً .

ومن ناحية أخرى فإننا نجد أن إجمالي الانتاج الصناعى للبلدان النامية يمثل - طبقاً لأحدث البيانات الرسمية ٧ ٪ فقط من إجمالي الانتاج الصناعى العالمى (ومن المعروف أن الجزء الأكبر من الانتاج الصناعى لتلك البلدان عبارة عن منتجات صناعات استخراجية وبصفة خاصة البترول) . بل إن مجموعة من الدولة النامية ، ونعنى بها الدولة العربية (والتي يبلغ عددها ٢٢ دولة) يصل ناتجها الصناعى إلى ٠,٨٦ ٪ من الانتاج الصناعى العالمى ، بينما نجد أن بلداً أوروبية صغيرة مثل بلجيكا يبلغ ناتجها الصناعى ٠,٩٥ ٪ من الانتاج الصناعى العالمى .

لذلك كله فإن من الطبيعى أن نجد أن نسبة صادرات البلدان النامية يمثل ٢٤ ٪ فقط من صادرات العالم وأن نسبة الصادرات الصناعية لتلك البلدان تبلغ نحو ٦ ٪ فقط من صادرات العالم الصناعية ، بل وإذا استثنينا كل من كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة من البلدان ، التى يشملها العالم النامى ، لوجدنا أن نسبة الصادرات الصناعية لبلاد العالم النامى الأخرى تمثل فقط ٣ ٪ من صادرات العالم الصناعية ، حيث أن الصادرات الصناعية لتلك البلاد الآسيوية الأربعة تمثل ٥٠ ٪ من الصادرات الصناعية للعالم النامى^(١) . ومن هذا يتبين لنا الانخفاض الفلكى فى نسبة الصادرات الصناعية للدول النامية - باستثناء تلك الدول الآسيوية الأربع - إلى صادرات العالم الصناعية .

ونتيجة لذلك كله فإننا نجد أن البلدان النامية تعيش منذ فترة طويلة أزمة اقتصادية متزايدة الحدة .

وفى الواقع أن ذلك كله هو نتاج طبيعى لما يعمل العالم المتقدم دائماً على تحقيقه ، أى أن تظل البلدان النامية هى المصدر الأساسى للحصول على المواد الخام وبيع الطاقة اللازمة له ، وسوقاً رئيسية له لتصريف فائض منتجاته الغذائية ومنتجات صناعاته (سواء الصناعات المدنية أو الحربية) مع محاولاته المستمرة لتخفيض درجة اعتماده على منتجات تلك البلدان من مواد خام وبيع الطاقة - خاصة عن طريق اكتشاف مواد تحمل محل الكثير من تلك المنتجات - وكذلك وضعه العراقيل أمام دخول منتجاتها الصناعية أسواقه ، وهو بذلك يضمن أيضاً أن تكون تلك البلدان باستمرار فى حاجة متزايدة إلى أمواله ، مما يمكنه من توظيف أمواله

(١) وفى الواقع أن هذا لا يرجع فقط إلى جودة منتجات تلك الدول الآسيوية الأربعة ورخص أسعارها ووجود انتاج ضخم سنوياً لديها يسمح بذلك ، وإنما أيضاً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملها معاملة الدول الأولى بالرعاية ، أى أن وارداتها من تلك الدول معفاة من الضرائب الجمركية الأمريكية .

الفائضة المتزايدة بها وذلك سواء على شكل قروض يتزايد حجمها باستمرار - ولقد بلغ في عام ١٩٩٢ ، طبقاً للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام ١٩٩٢ ، حوالي ١٧٠٠ مليار دولار - وتزايد بالتالي أعباؤها باستمرار (مما أدى إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، حتى أصبحت غولاً رهيباً ، مما جعل هناك اعتقاد سائد بأنها قد وصلت إلى الحد، الذي أصبح عنده علاجها مستعصياً ، ما لم تتكالف دول العالمين المتقدم والنامي بجدية لعلاجها) أو على شكل استثمارات مباشرة .

صحيح أن العالم المتقدم يقدم للدول النامية معونات في المجال الفني وكذلك في مجال التصدير ، إلا أنه يفعل ذلك فقط بالمقدار والكيفية ، اللذين يضمن معهما ألا يكون لهما آثار إيجابية كبيرة على عملية التنمية الاقتصادية بتلك الدول ، وذلك حتى يستطيع أن يظل مهيمناً عليها اقتصادياً وبالتالي سياسياً بأقصى درجة ممكنة .

ويرى الكثير من الاقتصاديين والسياسيين أن علاج الأزمة الاقتصادية الطاحنة ، التي تعيشها الدول النامية حالياً ، يتطلب تكاتف العالم المتقدم مع تلك الدول تكاتفاً يمكنها من زيادة دخلها القومي الحقيقي بنسبة تتراوح ما بين ٦ ٪ و ٧ ٪ سنوياً ، مع خفض المعدل السنوي للمواليد بها بدرجة مناسبة ، بحيث يمكن أن يزيد متوسط الدخل الحقيقي للفرد بها بمعدل يتراوح ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ سنوياً . وفي الواقع أن هؤلاء يعتبرون أن نجاح الدول النامية في تحقيق ذلك يعني نجاحها في تحقيق أقصى ما يمكن أن يطمع في تحقيقه للارتفاع بمستوى المعيشة هناك .

لذا فإننا نجد عدة اقتراحات مقدمة على الساحة الدولية يأمل أصحابها أن يتم تنفيذها حتى يمكن أن يتحقق ذلك النجاح المأمول في عملية التنمية الاقتصادية بالعام النامي .

ولكننا نرى أن مثل هذا النجاح - والذي نشك كثيراً في إمكانية تحقيقه في ظل السياسات الانتاجية والاقتصادية التقليدية - يعتبر نجاحاً متواضعاً ، حيث أن رفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد بنسبة تتراوح ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ سنوياً يعني أنه لا بد وأن تمر فترة تتراوح ما بين خمسة عشر عاماً وثمانية عشر عاماً ليتمكن أن يتضاعف .

ومعنى ذلك أن ما تحتاجه الدول النامية حقاً هو أن يكون لديها سياسة تنمية غير تقليدية سهلة التنفيذ تتمكن بتنفيذها من السير قدماً بخطى واسعة سريعة على طريق الرخاء ، مما

يمكن شعوبها من التمتع بمستوى الرفاهية الاقتصادية اللائق ، مما يجعلهم ينعمون بحياة تليق بالمكانة العالية ، التى خصها الله سبحانه وتعالى للإنسان ، حيث جعله خليفة فى الأرض .

ولقد كنا دائماً على اقتناع تام من أننا نخطئ كثيراً فى حق حاضرتنا ومستقبلنا لو توهمنا إمكانية أن تأتى إلينا مثل هذه السياسة الاقتصادية من خارج العالم النامى^(١) ، فنحن وحدنا - وليس غيرنا - الذين ينبغى عليهم الوصول إليها .

لذا كان الهدف الرئيسى للمؤلف منذ أن قرر التخصص فى الاقتصاد متمثلاً فى العمل على اكتشاف مثل تلك السياسة الاقتصادية لتغيير الواقع المؤلم ، الذى تعيشه شعوب العالم النامى . وعلى ذلك فإنه شغل نفسه باقتناع وحماس شديدين بتحقيق ذلك الهدف .

وإننا نشكر الله العلى القدير على أنه منّ علينا «بفكرة اقتصادية» ، أى باكتشاف سياسة اقتصادية ، تمكن - كما سرى القارئ - من الإنطلاق بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية ، فتطبيقها فى تلك الدول يمكنها أولاً من مواجهة كافة التحديات التى تفرضها التكتلات الاقتصادية العالمية ، التطبيق العالمى التدريجى لاتفاقية الجسات ، والعملة (حيث أن تنفيذها بتلك الدول يؤدى - برغم هذه الظروف العالمية - إلى تمتعها بقدرة فائقة على منافسة العالم المتقدم سواء فى الأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية) ، ويمكنها ثانياً من أن يصل متوسط الدخل الحقيقى للفرد بها بعد أقل من جيل من الزمان - كما سنثبت فى هذا المؤلف بالأرقام ، وليس هناك أصدق من لغة الأرقام ، كما هو معروف - إلى نفس المستوى ، الذى يمكن أن يصل إليه عندئذ متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الدول المتقدمة (فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية) ، كما يمكنها ثالثاً من القضاء بسرعة مذهلة على «غول البطالة الرهيب» ، الذى يبطش بكل قوته المتزايدة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول النامية وكذلك بأمنها القومى ، كما ينهش بنفس القوة فى أجساد ونفسية وأخلاق وآمال وفكر شبابها^(٢) ، بل وسيوضح للقارئ أن عماد التنمية الاقتصادية الأساسى هو فى حقيقة الأمر «الإنسان» وليس رأس المال ، كما كان يعتقد وحتى الآن .

(١) انظر : د. أحمد على دغيم ، خطاب مفتوح للحكومة .. طريقنا للمعجزة الاقتصادية ، جريدة العربى ، القاهرة ١٩٩٦/٦/٢٤ ، ص ١٠ .

(٢) انظر : د. أحمد على دغيم ، بعد مؤتمر القاهرة .. بديلان لاستثمارات الأجانب ، جريدة العربى ، القاهرة ١٩٩٦/١١/٢٥ ، ص ١٠ .

ومعنى كل ذلك أن تلك الفكرة الاقتصادية ، أى تلك السياسة الاقتصادية ، تمكن من تحقيق ما هو أكثر وبكثير جداً مما كان يحلم به المؤلف من قبل أو يحلم به أى إنسان مهما كان مفرطاً فى التفاؤل . فهى تعتبر بالفعل بمثابة «العصا السحرية» ، التى بها تتحقق معجزة اقتصادية فى دول العالم النامى تحولها إلى دول متقدمة وبكل المعايير فى فترة وجيزة للغاية ، إذا ما قيست بعمر الشعوب ، ويتحقق فى نفس الوقت القضاء نهائياً على البطالة بتلك الدول وبالتالي على كافة آثارها السلبية الخطيرة هناك بسرعة مذهلة .

ولاشك أنه عند تحقيق ذلك تكون قد تحققت للمؤلف آمنيات غالية ويكون بالتالى الجهد ، الذى بذله فى تأليف هذا الكتاب - والذى استغرق بضع سنوات - قد أثمر الثمرات المرجوة .

ولعلنا لا نذيع الآن سراً ، عندما نقول أن هناك من الأسباب الهامة ما دعانا لأن نقوم فى ١٥ فبراير عام ١٩٨٧ بتقديم دراسة باللغة الإنجليزية عن فكرتنا الاقتصادية تلك ومزاياها المذهلة والفلكسية إلى «سفارة جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة»^(١) ، وبعد ذلك بعدة أسابيع ، أى فى ٢٠ إبريل عام ١٩٨٧ علمنا من السفير الصينى بالقاهرة وقتئذ السيد «ون ياتشان» أنهم إقتنعوا بها تماماً ، وتأكد لنا بعد ذلك أن الصين تنفذ فكرتنا الاقتصادية تلك منذ بداية عام ١٩٨٨ بنجاح مذهل^(٢) . وفى الواقع أن هذا النجاح المذهل كنا نتوقعه ، وذلك طبقاً للنتائج التى توصلنا إليها فى دراستنا تلك .

وإننا نرى أنه من المفيد أن نقوم فى دراستنا هذه أولاً بعرض محددات التنمية الاقتصادية . بعد ذلك نبين أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامى على التنمية الاقتصادية به (الباب الأول) . ونتكلم فى الباب الثانى عن أثر التعاون المالى والاستثمارى بين الدول المتقدمة والعالم النامى على التنمية الاقتصادية به ، وفى الباب الثالث نتعرف على الملامح الرئيسية للصورة الاقتصادية الحالية لدول العالم النامى وأهم الأسباب المحددة لها . أما

(١) انظر : جمال إمبابي ، ويسالونك عن العقول المهاجرة : مصرى يقدم دراسة ناجحة للصين تجعل مصانعها تعمل ٢٤ ساعة ، جريدة الشعب ، القاهرة ١٦/٨/١٩٩٦ ، ص ٣ .

(٢) انظر : نفس المصدر ، وكذلك د. أحمد على دغيم ، حلم عودة «تاويان» ليكين ، جريدة العربى ، القاهرة ١٣/٥/٩٦ (يذكر أنه يوافق تاريخ زيارة الرئيس الصينى آنذاك «جيانج زيمين» للقاهرة)، ص ١٢ .

(٣) للتعرف على الموضوع بالتفصيل انظر الملحق بالكتاب .

الباب الرابع فيشتمل على توقعاتنا للصورة الاقتصادية المستقبلية للدول النامية . ونتناول فى الباب الخامس فكرتنا الاقتصادية ، أى السياسة الاقتصادية ، التى نقترحها للانطلاق بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية إلى آفاق فلكية . ونختتم الكتاب بملحق يحمل العنوان : «إقتناع الصين بفكرتنا الاقتصادية وتأكيدها عملياً نجاحها كطريق لتحقيق المعجزة الاقتصادية» .

وإننا إذ نقدم هذا الكتاب إلى شعوب الدول النامية الناطقة باللغة العربية ، الذين يتطلعون إلى تحول دولهم فى يوم ما إلى دول متقدمة عن طريق ما يتطلبه ذلك من الإنطلاق بالتنمية الاقتصادية بها إلى آفاق فلكية ، نشكر الله العلى القدير أنه أمكننا أن نضيف إلى المكتبة العربية مثل هذه الإضافة العلمية ، التى نعتقد أنها تهتم كافة المثقفين بالوطن العربى الكبير ، باعتبارها تمثل بلا شك تحقيق أمنية غالية لهم .

وإننا ننتهز فرصة صدور هذه الطبعة الثانية لمؤلفنا^(١) فنتقدم بشكرنا العميق للصحافة فى مصرنا على إشادتها بهذا المؤلف فى طبعته الأولى بدرجة تدعونا للفخر والإعترار ، وكذا على تحمسها لفكرتنا الاقتصادية ، التى يتضمنها الباب الخامس به^(٢) ، بل ولقد وصل خمسين بعض الكتاب الصحفيين إلى درجة أنهم طالبوا الحكومة بقوة بتبنى تلك الفكرة

(١) إننا نود أن نوه هنا عن أن مؤلفنا كان يحمل فى طبعته الأولى العنوان : «الطريق إلى المعجزة الاقتصادية وتحول الدول النامية إلى دول متقدمة» .

(٢) نذكر هنا على سبيل المثال أن د. صلاح ليبى - أحد كبار محررى مجلة الأهرام الاقتصادى - عبر فى عرضه لذلك المؤلف عن فكرتنا الاقتصادية تلك بأنها تمثل طريقاً سهلاً لتحول المجتمعات النامية إلى مجتمعات متقدمة . أنظر : الطريق إلى المعجزة الاقتصادية ، عرض د. صلاح ليبى ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ١٥/٨/١٩٩٤ ، ص ٦٣ .

(٣) نذكر أيضاً على سبيل المثال أن طلعت إسماعيل (من كبار محررى جريدة صوت العرب) ذكر فى عرضه لذلك المؤلف أننا استطعنا بفكرتنا الاقتصادية تلك أن نجعل من الثروة البشرية الضخمة والمتزايدة سنوياً بمعدل كبير فى العالم النامى «عصا سحرية» تتحول دوله بها إلى دول متقدمة غنية فى أقل من جيل من الزمان . أنظر : كتاب يحاول الإجابة عن : ما الطريق لتحول الدول النامية إلى متقدمة ؟ عرض طلعت إسماعيل ، جريدة صوت العرب ، ١٤/٨/١٩٩٤ ، ص ٦ .

(٤) كما نذكر أيضاً على سبيل المثال أن «جريدة الشعب» نشرت فى عدد لها عرضاً لذلك الكتاب ، ولقد أكد فيه مقدم العرض أن فكرتنا الاقتصادية تلك تمثل كيفية القضاء نهائياً على غول البطالة الرهيب بالدول النامية وجعل الثروة البشرية الضخمة والمتزايدة سنوياً بمعدل مرتفع بتلك الدول تتحول من نقمة عليها إلى نعمة فلكية لها ، كما أنها فكرة اقتصادية تتميز بالبساطة وسهولة التنفيذ . أنظر : الطريق إلى المعجزة الاقتصادية ، جريدة الشعب ، القاهرة ١١ أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٩ .

الاقتصادية والإسراع فى تطبيقها^(١) ، لتحقيق المعجزة الاقتصادية فى وطننا فتحرر وإلى الأبد من مشكلاتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التى أنهكتنا ، ولتصبح مصرنا دولة متقدمة غنية فى أقل من جيل من الزمان . ولاشك أنه بصعودنا نحن المصريون سلم الارتقاء مرة أخرى وبهذه السرعة الرهيبة سيمكثنا أن نأخذ من جديد وبنفس هذه السرعة المكانة اللائقة بنا بين سائر الأمم .

والله ولى التوفيق ،،،

تأليف

دكتور / أحمد على دغيم

أستاذ الدراسات العليا بكلية تجارة عين شمس

ومستشار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى (سابقاً)

(١) أنظر على سبيل المثال : محمد أمين ، أصل الحكاية ، جريدة الوفد ، القاهرة ١١ / ١٠ / ١٩٩٤ ، ص ٦ ، وكذلك طلعت إسماعيل ، ويسألونك عن هجرة العقول ؟! ، جريدة صوت العرب ١٦ / ٤ / ٩٥ ، ص ٦ .

ب- تعاريف

(١) تعريف الدول النامية :

إننا نجد أن الكثير من الكتب - سواء الأجنبية أو العربية - تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول ، التي تتميز بالخصائص التالية :^(١)

- ١ - انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد .
 - ٢ - انخفاض معدل الإدخار (كنتيجة طبيعية مباشرة لانخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد) .
 - ٣ - انخفاض مستوى التعليم والتكنولوجيا المحلية .
 - ٤ - انخفاض انتاجية العمل .
 - ٥ - البطالة المقنعة ، أى وجود عمالة زائدة فى مواقع العمل .
 - ٦ - الأهمية النسبية الفائقة لقطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ويتبادر الآن إلى الذهن السؤال هل هذه الخصائص تتميز بها كل الدول النامية بالفعل ، وإن لم يكن كذلك فأيتها تميز الدول النامية عامة ؟
- فى الواقع أنه برغم عدم تميز دولة ما بالخاصية الأولى أو / والخاصية الثانية أو / والخاصية الرابعة أو / والخاصية الخامسة أو / والخاصية السادسة يمكن أن تكون هذه الدولة

(١) أنظر على سبيل المثال : د. فؤاد مرسى ومحمود صدقى مراد ، ميزانية النقد والتمويل الخارجى للتنمية مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ ، صفحة ٣٦٧ وما بعدها . وانظر كذلك المرجع التالى :

H. Hesse, Der Aussenhandel in der Entwicklung unterentwickelter länder unter besonderer Berücksichtigung Lateinamerikas, (Diss.) Hsg. von W. Hoffmann, Tübingen 1961, S.1.

دولة نامية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول النامية ، مثل بروناي^(١) ، الكويت ، والمملكة العربية السعودية وغيرها . ومعنى ذلك إذن أن أى من تلك الخواص الخمس لا تتميز بها الدول النامية عامة .

غير أننا نجد أنه عند تطابق الخاصية الثالثة على دولة ما فلا بد أن تكون هذه الدولة - طبقاً للتجارب - دولة نامية . ومعنى ذلك أن هذه الخاصية ، أى انخفاض مستوى التعليم والتكنولوجيا المحلية ، تنطبق بالفعل على الدول النامية عامة .

وعلى ذلك فإننا نرى أنه ينبغي أن تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول ، التى يكون فيها مستوى التعليم^(٢) والتكنولوجيا المحلية منخفض^(٣) .

(٢) تعريف الدول المتقدمة؛

بناء على تعريفنا السابق للدول النامية ، فإنه يمكننا تعريف الدول المتقدمة إذن بأنها تلك الدول التى تتمتع بمستوى عال من التعليم والتكنولوجيا المحلية^(٤) .

(١) جدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد فى سلطنة بروناي - وهى دولة نامية تقع فى شرق آسيا - قد بلغ فى عام ١٩٨٨ ، طبقاً للإحصاءات العالمية ، حوالى ٢٣٠٠٠ دولاراً ، وكان هذا يمثل وقتئذ أعلى دخل فى العالم ، ويجدر الإشارة هنا إلى أن البترول يمثل حوالى ٩٠ ٪ من مصادر الدخل بها .

(٢) للتعرف على طريقة قياس مستوى التعليم ، أنظر على سبيل المثال المرجع التالى :

W. Hosak, Der Einfluss der Grösse der Entwicklungsländer auf einige wichtige Determinanten ihres wirtschaftlichen Wachstums, Eine empirisch - interregionale Untersuchung, (Diss.), o.O., 1966, S. 74ff.

(3) Ahmed A. Doghici, Technische, Export - und Kapitalhilfe als Mittel zur Förderung des Wachstums in Entwicklungsländern, (Diss.), Münster 1975, S. 5.

(٤) لاشك أن تحقيق مستوى عال من التعليم والتكنولوجيا المحلية فى دولة ما ، إنما يتطلب اتفاق موارد مالية ضخمة سنوياً فى هذين المجالين بها . وعلى ذلك فإنه لا يمكن لدولة ما أن تتمتع بهذا المستوى إلا إذا كانت هذه الدولة دولة غنية ، أى أن يكون متوسط الدخل الحقيقى للفرد بها مرتفع ، ومعنى ذلك أن التعريف السابق للدول المتقدمة يعنى ضمناً أنها دول يتمتع أبنائها فى نفس الوقت بمستوى عال من الدخول الحقيقية السنوية .

ج - محددات التنمية الاقتصادية

إننا نوافق بروفيسور هـ. ك. شنيدر على قوله أن النظريات الاقتصادية التى توقف التنمية الاقتصادية فقط على حجم الاستثمارات السنوية والزيادة السنوية فى حجم التوظيف ليست بذى قيمة ، حيث أنها أغفلت بذلك محدداً مهماً للتنمية الاقتصادية^(١) ، فالتنمية الاقتصادية تتوقف أيضاً على مقدار الزيادة السنوية فى الانتاجية القومية (أى انتاجية العمل ورأس المال) .

وفى الواقع أن كل من هذه المحددات الثلاثة يمثل محدداً رئيسياً ، بمعنى أنه تشكله بعض المحددات . لذا فإننا نرى أن بروفيسور ف. بنهام كان محقاً فى قوله أن محددات التنمية الاقتصادية متعددة^(٢) .

فإذا رمزنا الآن للزيادة السنوية فى حجم الانتاج القومى الإجمالى بـ $\hat{O}$ ، وللاستثمارات الجديدة السنوية بـ $\hat{C}$ ، وللزيادة السنوية فى حجم التوظيف^(٣) بـ $\hat{L}$ ، وللزيادة السنوية فى الانتاجية القومية بـ $\hat{P}$ ، فإنه يمكننا إذن كتابة الدالة التالية :

$$(١) \quad \hat{O} = f(\hat{C}, \hat{L}, \hat{P})$$

(1) H. K. Schneider, Wirtschaftspolitisch relevante Ergebnisse der Wachstumstheorie, in : Beiträge Zur Wachstumspolitik (Schriften des Vereins Für Soziapolitik), N. F. Bd. 55, 1970, S. 37.

(2) See : F. Benham, Economic Aid to Underdeveloped Countries, London, New York 1961, p. 15.

(٣) إن الطلب على العمل يرتفع نتيجة لتنفيذ استثمارات جديدة . ، حجم التوظيف يمكن أن يزداد بنفس المقدار الذى يرتفع به الطلب على العمل بطبيعة الحال فقط ، إذا وجد عرض فى سوق العمل يشبع هذا المقدار من الطلب . ولكن حيث أنه يوجد فى الدول النامية عرض فى سوق العمل يفوق بكثير الطلب على العمل ، كما أن عرض العمل هناك يزداد باستمرار بسرعة ، وأيضاً عرض العمل فى الدول المتقدمة أصبح يفوق باستمرار منذ العديد من السنوات الطلب عليه ، فإنه يمكننا بحق أن نقول أن الزيادة فى حجم التوظيف تتوقف بالفعل على نمو الطلب على العمل .

وتتكون الاستثمارات الجديدة السنوية عادة من استثمارات محلية (خاصة وعامة) واستثمارات أجنبية مباشرة (خاصة وعامة ومتعددة الأطراف) ، أى :

$$(٢) \quad \hat{C} = I = I_d + I_f$$

ويتوقف حجم الاستثمارات الجديدة المحلية السنوية من الناحية العملية على النقود المحلية ، التى يمكن توافرها لتمويل المكونات المحلية للمشروعات الجديدة (ونرمز لها بـ M_{HI}) ، وكذلك على حجم الجزء من الحصة السنوية من العملات الأجنبية ، الذى يمكن تخصيصه لاستيراد سلع رأسمالية من الخارج لتنفيذ المشروعات الجديدة (ونرمز لهذا الجزء من حصة العملات الأجنبية بـ FE_p) ، أى أن :

$$(٣) \quad I_d = f(M_{HI}, FE_p)$$

أما حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فيتوقف على مناخ الاستثمار ، أى على درجة الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى السائد داخل الدول (ونرمز لها بـ S_{eps}) وكذلك على المزايا التى تمنح للمستثمرين الأجانب (ونرمز لها بـ A) ، أى أن :

$$(٤) \quad I_f = f(S_{eps}, A)$$

وأما الزيادة السنوية فى الانتاجية القومية - أى المحدد الثالث الرئيسى للتنمية الاقتصادية - فإنها تتوقف فى الواقع على عدة عوامل . فالانتاجية القومية يمكن أن ترتفع خاصة عن طريق تحسين نوعية العمل (وذلك بتحسين مستوى التعليم والتدريب - ونرمز له بـ $\hat{E}$) - وتحسين مستوى الصحة - ونرمز له بـ $\hat{H}$ وتحسين الظروف الاجتماعية خاصة ظروف العمل والسكن والمواصلات وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع والعمل فى نفس الوقت على توزيع الدخل توزيعاً عادلاً خاصة عن طريق خفض معدل التضخم بدرجة مناسبة ، ونرمز لهذه جميعاً بـ $\hat{C}_s$ وكذلك عن طريق تحسين نوعية الاستثمار الإجمالى (ونرمز له بـ $\hat{Q}_{Ib}$) - أى باستخدام تكنولوجيا متطورة ، سواء فى الاستثمارات الجديدة أو فى الاستثمار الإحلالي - وأيضاً عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادى لغير صالح قطاع الزراعة^(١) (ونرمز لهذا التغيير فى

(١) إن تغيير الهيكل الاقتصادى لغير صالح قطاع الزراعة يؤدي إلى زيادة الانتاجية القومية ، لأن مستوى الانتاجية فى هذا القطاع أقل من مستويات الانتاجية فى القطاعات الأخرى ، وفى الواقع أن هذا القول ينطبق على الدول المختلفة سواء أكانت دولاً نامية أو دولاً متقدمة ، برغم أن الدول الأخيرة تستخدم =

الهيكل الاقتصادى بـ $\hat{S}$ ، وأساساً على كل ذلك يمكن كتابة الدالة التالية :

$$(٥) \quad \hat{P} = f(\hat{E}, \hat{H}, \hat{C}_s, \hat{Q}_{lb}, \hat{S})$$

ومن الدوال السابقة والمعادلة السابقة نحصل إذن على الدالة التالية :

$$(٦) \quad \hat{O} = f(M_{hl}, FE_p, S_{eps}, A, \hat{L}, \hat{E}, \hat{H}, \hat{C}_s, \hat{Q}_{lb}, \hat{S})$$

ومما سبق يتضح لنا إذن أن محددات التنمية الاقتصادية هى :

- ١ - كمية النقود المحلية المتاحة سنوياً لتنفيذ استثمارات جديدة .
- ٢ - حجم الجزء من الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية ، الذى يمكن تخصيصه لاستيراد سلع رأسمالية من الخارج لتنفيذ مشروعات جديدة .
- ٣ - درجة الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى .
- ٤ - المزايا التى تمنح للمستثمرين الأجانب .
- ٥ - حجم العمالة الإضافية .
- ٦ - درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب .
- ٧ - درجة تحسن مستوى الصحة .
- ٨ - درجة تحسن الظروف الاجتماعية .
- ٩ - درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالى .
- ١٠ - درجة تغير الهيكل الاقتصادى لغير صالح القطاع ذى الانتاجية الأقل ، أى قطاع الزراعة .

= كما هو معروف أحدث الأساليب والمعدات والآلات الزراعية .

See : Employment and Economic Growth, (International Labour Office, Studies and Report, N. S. No. 67), Geneva 1964, p. 143.

الباب الأول

أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامي على التنمية الاقتصادية به

الفصل الأول : أثر المعونة الفنية

المبحث الأول : الأثر على تطور حجم القوى العاملة
المتعلمة والمدرّبة المحلية القادرة على
الكسب

المبحث الثاني : الأثر على المسار الاقتصادي

الفصل الثاني : أثر المعونة في مجال التصدير

أثر معونات الدول المتقدمة للعالم النامي على التنمية الاقتصادية به

كما هو معروف ، فإن الدول المتقدمة تقدم للعالم النامي منذ أمد بعيد معونات فى المجال الفنى وكذلك فى مجال التصدير^(١) ، بهدف تدعيم التنمية الاقتصادية به ، حيث أن ذلك يعود عليها هى أيضاً بفوائد اقتصادية .

وحيث أن المعونة الفنية تلعب - كما سنرى بعد قليل دوراً أساسياً فى نجاح الدور ، الذى تلعبه المعونة فى مجال التصدير فى عملية التنمية الاقتصادية فى العالم النامى ، فإنه من المفيد أن نتكلم فى هذا الباب أولاً عن أثر المعونة الفنية ثم نتكلم بعد ذلك عن أثر المعونة فى مجال التصدير .

(١) فى الواقع أن حجم وهيكمل المعونات التى تقدمها الدول المتقدمة لبلدان العالم النامى يختلفان من بلد نامى لآخر . وإن أهم أسباب ذلك إنما يتمثل فى وجود فروق هائلة بين تلك البلدان ، مما أدى إلى أن تكون درجة الحاجة إلى تلك المعونات مختلفة من بلد نامى لآخر . ولقد عبر يروفسور ك. هـ. زون عن ضخامة الفروق بين الدول النامية بقوله : إن هناك فروقاً بين دول نامية قد تكون أكبر من الفروق بين بعض منها وعدد من الدول المتقدمة .

Siehe: K. H. Sohn, Entwicklungspolitik, Theorie und Praxis der deutschen Entwicklungshilfe, München 1972, S. 8.

يتضح مما سبق إذن أن المعونة الفنية تؤدي إلى أن عدد سكان الدول التي تحصل عليها ، أى الدول النامية يزداد أسرع بكثير نسبياً عنه فى حالة عدم الحصول عليها .

وإن هذا النمو الأسرع لعدد السكان فى دول العالم النامى وكذلك النمو الأسرع لحجم الدخل القومى هناك نتيجة للمعونة الفنية يؤثران على تطور حجم وقيمة واردات هذه الدول من السلع الصناعية الاستهلاكية من الدول المتقدمة تأثيراً إيجابياً ، حيث أنه كلما زاد حجم الدخل القومى وزاد عدد السكان فى الدول النامية ، كلما زاد عادة حجم وقيمة وارداتها من السلع الصناعية الاستهلاكية من دول العالم المتقدم ، وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تكون للمعونة الفنية أثر سلبى كبير على تطور حجم وقيمة تلك الواردات للدول النامية ، بالرغم من أن تلك الدول تتمكن نتيجة للمعونة الفنية أن تقوم بإحلال الكثير من منتجاتها المحلية ومن وارداتها من بعضها محل عدد من وارداتها من البلدان المتقدمة نتيجة لاستخدامها آلات ومعدات أكثر تطوراً فى الصناعات القائمة وفى إقامة صناعات جديدة بها بفضل حصولها على المعونة الفنية .

وفى نفس الوقت فإن الزيادة الأسرع فى عدد السكان فى دول العالم النامى والنمو الأسرع لحجم الدخل القومى هناك نتيجة للمعونة الفنية وكذلك المرونة الداخلية المرتفعة نسبياً بالنسبة للسلع الغذائية فى تلك الدول⁽¹⁾ ، تؤدي جميعاً إلى ارتفاع طلب شعوب هذه الدول على السلع الغذائية عادة بمعدل أكبر بكثير نسبياً عنه عند عدم وجود هذه المعونة . ولذلك فإنه برغم زيادة إنتاجها من السلع الغذائية نتيجة لارتفاع الانتاجية فى قطاع الزراعة وتوسيع الرقعة الزراعية بها عن طريق المعونة الفنية ، فإن واردات هذه الدول من السلع الغذائية من الدول المتقدمة تزداد نتيجة للمعونة الفنية بدرجة أكبر عنها عند عدم وجودها .

كما أن واردات البلاد النامية من دول العالم المتقدم من المواد الخام والسلع نصف المصنعة - التى لا تنتج فى تلك البلاد - تزداد أسرع نتيجة للمعونة الفنية ، حيث أن حاجاتها من

(1) See : S. Kuznets, The Economic Requirements of Modern Industrialization, in : Economic Growth and Structure, London 1966, p. 198 and H. Ruthenberg, Landwirtschaft und anfüngliche Kapitalbildung, (Zeitschrift für ausländische Landwirtschaft), Hrsg. von O. Schiller u.a., Sonderheft Nr. 2, Frankfurt am Main, O. J.S. 13f.

تلك المنتجات تزداد نتيجة للتوسع الأسرع فى عملية الانتاج الصناعى الناشئ عن المعونة الفنية بدرجة أكبر عنها فى حالة عدم الحصول على تلك المعونة .

وفى الوقت نفسه فإن على الدول النامية أن تضحي بجزء من حصيلتها من العملات الأجنبية لتمويل عملية التعليم لمبعوثيها فى الخارج .

من جماع ما تقدم يتضح لنا إذن أن الكميات من العملات الأجنبية التى تخصصها الدول النامية سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية من الدول المتقدمة لتنفيذ مشروعات جديدة بها تزداد نتيجة للمعونة الفنية فقط أسرع بكثير نسبياً عنها فى حالة عدم وجودها^(١) . ومعنى ذلك أن الاستثمار القومى السنوى يزداد فى ظل المعونة الفنية أسرع بكثير نسبياً فقط عنها عند عدم وجودها .

وفى الواقع أنه برغم أن الاستثمارات الجديدة السنوية تزداد نتيجة للمعونة الفنية بدرجة أكبر بكثير نسبياً عنها فى حالة عدم وجودها ، فإن عدد الذين يعينون سنوياً من القوى العاملة المحلية المتعلمة والمدربة يكون فى ظل هذه المعونة فقط أكبر قليلاً عنه فى حالة عدم وجودها ، حيث أنه فى ظل هذه المعونة تستخدم دول العالم النامى آلات ومعدات أكثر تطوراً ، أى آلات ومعدات مجسد فيها تقدم فنى موفر أكثر للعمالة ومكثف أكثر لرأس المال ، كما أن عدداً من المعينين الجدد يكونون أجانب ، وفى نفس الوقت فإن عدد الذين يحلون سنوياً محل أفراد القوى العاملة المتعلمة والمدربة الذين يخرجون من عملية الانتاج ، سواء بسبب الوفاة أو بسبب عدم القدرة على الكسب نتيجة للحوادث والأمراض الخطيرة ، يكون نتيجة لتلك المعونة أصغر عنه عند عدم وجودها^(٢) .

وحيث أن المعونة الفنية تؤدى إلى أن عدد الذين يعينون سنوياً من القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية بالدول النامية يكون أكبر قليلاً عنه فى حالة عدم وجودها ، فى حين أن هذه المعونة لها فى الوقت نفسه أثر إيجابى كبير نسبياً على حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة

(١) إن معنى ذلك أن الدول النامية تستطيع نتيجة للمعونة الفنية أن تحول كمية أكبر من مواردها الخام و سلع الطاقة والسلع الاستهلاكية المنتجة بها إلى سلع رأسمالية عنها فى حالة عدم وجود هذه المعونة .

(٢) فكما رأينا سابقاً ، فإن المعونة الفنية للعالم النامى لها اثر سلبي كبير على معدل الوفيات ومعدل الذين يصبحون غير قادرين على الكسب هناك ، سواء بسبب الأمراض أو حوادث العمل أو حوادث المرور .

المحلية القادرة على الكسب بتلك الدول ، كما رأينا آنفاً ، فإن هذه المعونة تساهم بدرجة كبيرة فى حدوث ارتفاع كبير نسبياً سنوياً فى عدد العاطلين من المتعلمين والمدرسين أى فى حدوث تضخم مستمر فى حجم البطالة (أى فى حجم الفاقد غير المنظور) أيضاً من هذه الفئات من القوى العاملة المحلية بتلك الدول . وكما نعلم فإن هذا يمثل إحدى أهم المشكلات التى تواجه حكومات الدول النامية (باستثناء الدول النامية الغنية مثل المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة وغيرهما) .

فبطبيعة الحال فإنه كلما زاد عدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة فى بلد ما ، كلما زادت الاضطرابات والتوترات والقلق السياسية به ، حيث أن القوى العاملة المتعلمة والمدربة لها ، كما هو معروف ، أصواتها العالية عكس الحال بالمنسبة للقوى العاملة غير المتعلمة أو غير المدربة ، ومعنى ذلك أن المعونة الفنية تؤدى بعد فترة معينة إلى حدوث اضطرابات وتوترات وقلق سياسية هائلة ومتزايدة بالدول النامية ، ولاشك أن هذا يزيد بدرجة كبيرة ومتزايدة من حجم رؤوس الأموال التى تهرب سنوياً منها إلى الخارج ، ولا بد أن يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى الإضرار الضخم المتزايد بعملية التنمية الاقتصادية هناك .

غير أن هذا الأثر السلبى للمعونة الفنية على عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية الناشئ فى ظل السياسة الانتاجية السائدة فى تلك الدول لا يحدث بطبيعة الحال طالما تزيد كميات العملات الأجنبية التى تستطيع تلك الدول أن تخصصها سنوياً لاستيراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات جديدة بها - أيضاً عن طريق المعونة فى مجال التصدير والتعاون المالى والاستثمارى بينها وبين العالم المتقدم - بمعدل يضمن أن عدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة لا يكون فى أى وقت كبيراً لدرجة تؤدى إلى حدوث اضطرابات وتوترات وقلق سياسية فى تلك الدول .

يتبين لنا من دراستنا للعناصر الثلاثة بهذا المبحث الثانى أنه فى ظل المعونة الفنية يزداد الناتج المحلى والدخل القومى بالدول النامية بدرجة أكبر كثيراً نسبياً عنها فى حالة عدم وجود تلك المعونة ، وذلك حتى يأتى الوقت الذى يزيد فيه عدد العاطلين من القوى العاملة المتعلمة والمدربة المحلية القادرة على الكسب بدرجة يتسبب عنها اضطرابات وتوترات وقلق سياسية بتلك الدول ، مما يؤدى إلى آثار سلبية على المسار الاقتصادى بها .

الفصل الثاني

أثر المعونة في مجال التصدير

إن الهدف الأساسي لتقديم العالم المتقدم معونة للدول النامية في مجال التصدير (المعونة التجارية) هو تنمية حصيلتها من صادراتها إليه ، حتى تزداد قدرتها على استيراد السلع الاستثمارية .

وإن الإجراءات التي تتخذها الدول المتقدمة لفتح وتوسيع أسواقها لسلع من البلدان النامية ، تمكن هذه البلدان بطبيعة الحال من زيادة حجم صادراتها إلى تلك الدول ، بمعدل أكبر عنه عند عدم اتخاذ مثل تلك الإجراءات . غير أن الأثر الإيجابي لتلك الإجراءات على حجم وحصيلة البلدان النامية من السلع المختلفة يختلف اختلافاً كبيراً من سلعة مصدرة لأخرى . فالإحصاءات تدلنا على أن حجم الصادرات من منتجات المناطق الإستوائية إلى العالم المتقدم يتوقف بدرجة كبيرة على معدل الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها⁽¹⁾ ، أى أن الإجراءات التي تتخذها الدول المتقدمة التي تتمثل في تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف عبء الضرائب ، يكون لها أثر إيجابي كبير نسبياً على حجم وقيمة صادرات البلدان النامية من تلك المنتجات إلى الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى أن طلب هذه الدول على تلك السلع مرّن بالنسبة للسعر . في حين أن الأثر الإيجابي لمثل هذه الإجراءات على حجم وقيمة صادرات تلك البلدان من المواد الخام و السلع الطاقة إلى العالم المتقدم ضئيل ، حيث أن طلب الدول المتقدمة على مثل هذه السلع غير مرّن نسبياً بالنسبة للسعر⁽²⁾ ، كما أن حجم وقيمة

(1) Siehe : H. M. Schmid, Entwicklungsländer und internationaler Handel, (Diss.), o. O., 1965, S. 77f.

(2) See : H. B. Lary, Economic Development and the Capacity to Import - National Policies, Lectures on Economic Development, Istanbul 1958, reprinted in : Leading Issues in Development Economics, ed. by G. Meier, op. cit., p. 376.

صادرات البلدان النامية من السلع الصناعية إلى دول العالم المتقدم يستطيعان عن طريق مثل تلك الإجراءات وفي ظل التمتع بالمعونة الفنية أن يزيدان بدرجة أكبر قليلاً فقط عنها في حالة عدم اتخاذ العالم المتقدم لتلك الإجراءات ، حيث أن مواطنيه يهتمهم عند شراء السلع أولاً وقبل كل شيء أن يكون مستوى جودتها مرتفع ، ومن المعروف أن مستوى جودة الأغلبية الساحقة من السلع الصناعية المنتجة بالدول النامية منخفض برغم المعونة الفنية ، التي تحصل عليها .

أما الشكل الآخر للمعونة التجارية ، أي تثبيت أسعار صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية ، فله في الواقع أثر إيجابي ضئيل نسبياً على حصيلة الصادرات لتلك الدول من هذه السلع إلى البلدان المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى ضالة عدد الاتفاقيات السلعية الدولية - التي يتم بموجبها تثبيت أسعار بعض صادرات الدول النامية من المواد الخام والمنتجات الزراعية - وكذلك ضالة عدد البلدان المتقدمة التي تعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول النامية تلتزم فيها تلك البلدان بشراء بعض السلع من هذه الدول بسعر ثابت طيلة فترة الاتفاقية التجارية الثنائية تلك⁽¹⁾ . ذلك برغم أن تلك الاتفاقيات التجارية الثنائية تمثل هي والاتفاقيات السلعية الدولية ، كما نعلم أهم الإجراءات التي تدخل في إطار الشكل الثاني للمعونة التجارية .

يتضح من كل ما سبق إذن أن كميات العملات الأجنبية ، التي يخصصها العالم النامي سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية ، وبالتالي كمية الاستثمارات الجديدة السنوية به ، تزيد في ظل المعونة التجارية بدرجة أكبر قليلاً «نسبياً» فقط عنها عند عدم التمتع بهذه المعونة ، حيث أن الأثر الإيجابي لتلك المعونة على حصيلة صادراته إلى الدول المتقدمة ، كما رأينا ليس كبيراً ،

(1) Siehe : H. Bräker, Multilaterale Hilfeleistung für Entwicklungsländer, Ein Beitrag zur internationalen technisch - wirtschaftlichen Zusammen arbeit, Köln, Opladen 1968, S. 66 ff. ferner W. Scheel, Methoden und Technik der Entwicklungshilfe unter besonderer Berücksichtigung der Einfuhrförderung, in : Entwicklungs politik durch Einfuhrförderung, Referate und Entschliessung anlässlich der gemeinsamen Sitzung des Europa - und Aussenwirtschaftsausschusses des Deutschen Industrie - und Handeltages am 21 November 1960 in Bonn, (Schriftenreihe des Deutschen Industrie - und Handeltages), Heft 72, Bonn 1961, S. 18f.

كما ان الزيادة الاسرع لكميات العملات الاجنبية لديه تؤدى عادة ليس فقط إلى زيادة وارداته من السلع الرأسمالية ، وإنما أيضاً إلى زيادة وارداته من المواد الخام والسلع نصف المصنعة^(١) ، والسلع الاستهلاكية التى لا ينتجها . ولذلك فإن حجم التوظيف والإنتاج المحلى والدخل القومى بدول العالم النامى لا تستطيع فى ظل المعونة فى مجال التصدير إلا أن تكون أكبر قليلاً عنها عند غياب تلك المعونة .

(١) إن واردات العالم النامى من المواد الخام والسلع نصف المصنعة من الدول المتقدمة تزداد فى ظل المعونة التجارية عنها عند عدم حصوله على هذه المعونة ، بطبيعة الحال نتيجة للزيادة الاسرع فى حجم الاستثمارات الجديدة الناشئة عن التمتع بهذه المعونة .